اقتصاد

عيار ٢٤ قيراطاً ونقش لخريطة سورية

لجنة «المركزي» توافق على تصنيع سبيكة الذهب السورية

الوطن - خاص

علمت «الوطن» أن اللجنة المكلفة بدراسة المقترح الذي تقدمت به جمعية الصياغة وصنع المجوهرات بحلب المتضمن تصنيع سبيكة ذهبية بوزن كيلو غرام وافقت على المقترح ووضعت الشروط والضوابط الخاصة بالتصنيع بانتظار موافقة مصرف سورية المركزي عليها.

اللجنة التي شكلها مصرف سورية المركزي برئاسة مدير فرع المصرف بدمشق وعضوية الأطراف المعنية أوضحت في اجتماع لها عقد مؤخراً واطلعت «الوطن» على ما تضمنه المحضر أن السبيكة المراد تصنيعها ستكون من عيار ٢٤ قيراطاً، وأدرجت اللجنة الضوابط الخاصة بذلك لجهة التصنيع والبيع وغير ذلك من شروط.

وقد أوضحت اللجنة أنه تم السماح للحرفيين بصب الذهب الكسر على شكل سبائك محددة العيار والوزن بهدف تصديرها واستيراد ذهب خام بدلاً منها، وبالتالي فإن صب الذهب الكسر على شكل سبائك وفق المواصفات العالمية سيوفر على الحرفيين الوقت والتكلفة اللازمين لصب الذهب الكسر وتصديره واستيراد بديل منه، وذلك مرهون بتوافر الإمكانات لدى الجمعيات الحرفية على تحويل الذهب الكسر إلى ذهب من عيار ٢٤ قيراطاً.

وقد توصلت اللجنة بعد نقاشها إلى توافق أجمع عليه جميع أعضائها، وهي الموافقة على صب كغ من الذهب خام ٩٩٥/١٠٠٠ سهم من عيار ٢٤ قيراطاً، وفق النوذج المحدد من الجمعية، وهو أن تكون بطول ١١,٥٠ سم، والعرض ٥,٢٥ سم، وبسماكة ٠,٨٩ سم، ووزن ١٠٠٠غ – ٩٩٥ سهماً أو ٥٠٠ غرام – ٩٩٥ سهماً.

ويكون النقش المقترح من جمعية حلب على الوجه بشكل موحد بين دمشق وحلب، والنقش عبارة عن الإطار الخارجي لخريطة سورية، على أن يتم تصنيعها ضمن ورش حرفية مرخصة أصولاً، ويعطى كل كغ من الذهب رقماً أو رمزاً تسلسلياً مميزاً يبدأ بـSA بالنسبة للسبائك المصنعة في حلب، وsd للمصنعة في دمشق، ويذكر هذا الرقم في متن الفاتورة.

وتقوم الجمعيات الحرفية بتحديد سعر السبيكة يضاف إليها تكلفة التصنيع بناء على تسعيرة الذهب عالمياً، إضافة إلى العديد من الضوابط الأخرى الخاصة بالغرامات والجزاءات التي ستترتب على المخالفين لشروط تصنيع السبيكة كإلغاء ترخيص الورشة التي تقوم بالتصنيع دون اعتماد المواصفات والشروط والمعايير المتفق عليها في حال تم ضبط السبائك المذكورة في السوق.

الحكومة تشتري القمح من الفلاحين بمبلغ ٦١ ليرة للكيلو والشعير بـ٤٨ ليرة

الحلقي: إجراءات جديدة غير تقليدية لتعزيز استقرار الليرة

تفعيل آليات الرقابة على الأسواق ومراقبة مدى صلاحية المواد وجودتها

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أهمية متابعة أسعار الصرف واتخاذ الإجراءات الحازمة بحق كل من يحاول التلاعب بسعر صرف الليرة السورية، مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والتي ساهمت وسوف تساهم في استقرار سعر الليرة السورية تدريجياً مشيراً إلى وجود إجراءات أخرى جديدة غير تقليدية سوف تعزز استقرار الليرة السورية.

وشدد الحلقي على ضرورة تفعيل آليات الرقابة على الأسواق ومراقبة مدى صلاحية وجودة المواد الموجود فيها وخاصة أسواق بيع اللحوم.

وتابع المجلس جلسته بمناقشة العديد من القضايا الاقتصادية والخدمية والزراعية وخاصة الاستعدادات الحكومية لموسم الحبوب القادم إضافة إلى العديد من القضايا التي تلامس هموم المواطنين المعيشية والسبل الكفيلة بتذليل العقبات أمامهم وتحسين الأداء والإنتاجية للقطاعات كافة.

وقدم وزير التربية هزوان الوز عرضاً لاستعدادات وزارة التربية لإنجاح امتحانات التعليم الثانوي والأساسي القادمة من خلال تأمين المراكز الامتحانية وتوفير مستلزمات إنجاح سيرورة العملية الامتحانية وتوفير الظروف المناسبة أمام الطلبة.

وأكد الدكتور الحلقي ضرورة التشدد في تحقيق النزاهة في الامتحانات وخلال اتخاذ معايير دقيقة تمنع الخلل في نزاهة الامتحانات مؤكداً أهمية التنسيق بين الجهات كافة لإنجاح العملية الامتحانية وخاصة وزارتي التربية والداخلية.

بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية المهندس عمر غلاونجي عرضاً للواقع الخدمي والجهود الإغاثية مشيراً إلى أن القطاع الخدمي يتنامى بشكل يومي على الرغم من الاعتداءات الإرهابية عليه مؤكداً وصول المساعدات الإغاثية إلى المناطق المتضررة كافة جراء الأعمال الإرهابية وخاصة لمحافظة دير الزور وتوفير المواد الغذائية والتموينية لها وتأمين الرعاية والاهتمام لمراكز الإقامة المؤقتة.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تمديد عقود الاستثمار أو الإيجار المبرمة مع الوحدات الإدارية التي توقف العمل بها نتيجة الظروف السائدة لمدة تعادل مدة التوقف وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

وبحث المجلس مشروع قانون إضافة عبارة (وفرع التعاون السكني العسكري) بعد عبارة المصارف العامة الواردة في المادتين ١-٢ من القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٤، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس مشروع قانون إعفاء الأبقار المستوردة بقصد التربية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتضمنة سياستها المتعلقة بالاستيراد ودعم الإنتاج المحلي والتصدير لعام ٢٠١٤-٢٠١٥، وقدم عدد من الوزراء الرؤى والأفكار والمقترحات التي تغني المذكرة.

وتم عرض كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن مقترحاتها بتحديد سعر شراء محصولي القمح والشعير من الفلاحين خلال عام ٢٠١٥ حيث أوصت اللجنة الاقتصادية بتحديد سعر شراء القمح بمبلغ ٦١ ليرة سورية وسعر شراء مادة الشعير بمبلغ ٤٨ ليرة سورية كغ، وقد وافق مجلس الوزراء على الأسعار المحددة.

وفي تصريح صحفي عقب الجلسة أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور أحمد القادري أن الحكومة اعتمدت أسعار تشجيعية للفلاحين لشراء القمح والشعير، وهاين السعران مجزيان وتمت دراستهما من جميع الجهات المعنية وراعت تكاليف الإنتاج وتحقيق هامش ربح جيد للفلاحين، مشيراً إلى أن التقديرات الأولية حسب الخطة تتوقع أن يبلغ إنتاجنا من القمح في هذا الموسم ٣,٣ ملايين طن، ومؤكداً أن الجهات المعنية قد أتمت جميع استعداداتها لاستقبال المحصول.

مذكرة تفاهم بين سورية وإيران لتعزيز التعاون في الأسواق المالية

الوطن

وقعت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مذكرة تفاهم مع منظمة الأوراق المالية والبورصة الإيرانية وذلك على هامش المؤتمر الدولي السابع لأسواق رأس المال الإسلامية، الذي اختتم فعالياته يوم أمس في العاصمة الإيرانية طهران بمشاركة ٣٥ دولة. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز سبل التعاون بين الطرفين السوري والإيراني.

وقد وقع مذكرة التفاهم رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الدكتور عبد الرحمن مرعي مع رئيس منظمة الأوراق المالية والبورصة الإيرانية محمد فتنات، بحضور نائب رئيس مجلس المفوضين علي يوسف والقنصل السوري في طهران مهند علوش، إضافة إلى عضو مجلس مفوضي منظمة الأوراق المالية والبورصة الإيرانية علي سعيدي وعدد من أعضاء المجلس.

يُشار إلى أن المؤتمر يهدف إلى تعميق التعاون مع الهيئات والأطراف الأجنبية النظيرة فيما يخص الأوراق المالية الإسلامية، ويضم أكثر من ٢٠٠ مشارك من ٣٥ دولة إسلامية وغير إسلامية قد شاركت في المؤتمرات المنعقدة سابقاً.

قطاع النسيج السوري في ٢٠١٤: حرمان الإنتاج من ٣٣,٣ مليار ليرة بسبب الكهرباء والقطن والعمال

علاء أوسي

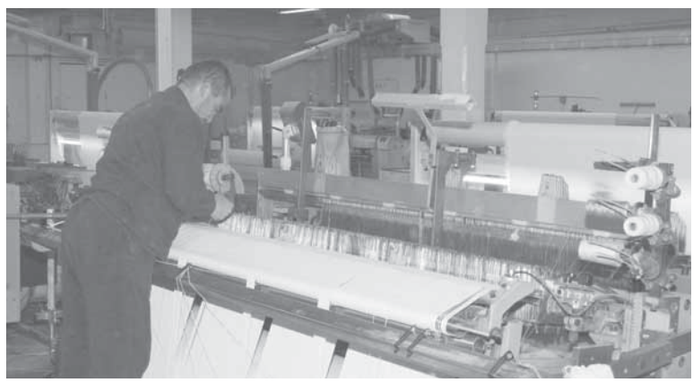

بلغت نسبة تنفيذ إنتاج قطاع الغزل والنسيج العام الماضي ١٧٪ فقط من المخطط له، وذلك بسبب نقص المادة الأولية «القطن» وانقطاع الكهرباء، حيث بلغت قيمة الإنتاج الجاهز المخطط في قطاع الغزل والنسيج ٤٧,٣ مليار ليرة سورية في العام الماضي (٢٠١٤)، والإنتاج الفعلي بلغ قرابة ٨,١٥ مليارات ليرة سورية، بمعدل تنفيذ ١٧٪.

ووفقاً لدراسة أعدها المكتب التنفيذي للاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج؛ فقد بلغت قيمة التوقيفات ٣٣,٣ مليار ليرة، ولو أضيفت للإنتاج لأصبح معدل التنفيذ ٨٧,٥٪، وعزت الدراسة أسباب التوقف لانقطاع التيار الكهربائي ١٢,٧ مليار ليرة، ولغياب عمال الإنتاج قرابة ٨,٦ مليارات ليرة، ولعدم توافر المادة الأولية (القطن) أكثر من ١٢ مليار ليرة.

وبلغ إجمالي المبيعات المخططة قرابة ٤٧ مليار ليرة، وقيمة المبيعات الفعلية قرابة ٨,٢ مليارات ليرة، صُدر منها للخارج ما يزيد على ٤٩ مليون ليرة.

وأرجعت الدراسة أسباب عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٤ لعدد من الأسباب منها عدم موافقة وزارة المالية على البدء بتنفيذ مشاريع جديدة والتركيز على المشاريع التي تزيد نسبة المباشرة فيها عن ٦٠٪، إضافة لارتفاع سعر الصرف الذي انعكس على أسعار الآلات وتراجع الإنتاج، وتمركز مقار أغلبية الشركات في مناطق غير آمنة، ولذا قامت وزارة الصناعة بإجراء مناقلات للفوائض من الخطة الاستثمارية للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية لعام ٢٠١٤ حيث بلغت ١٧٦ مليون ل.س، وأصبحت بقيمة ٢٤ مليون ل.س.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات للنهوض بقطاع النسيج ومنها تذليل صعوبات إيصال القطن إلى شركات الغزل المتوقفة بسبب نقص المادة الأولية، وإصدار قرار حكومي بتقديم الدعم المالي لمدخلات صناعة الغزل وعدم التركيز على المخرجات، والعمل على دعم صادرات الألبسة الجاهزة على القيمة المضافة وليس على كامل الفاتورة وخاصة الأقمشة المستوردة التي يتم تصنيعها داخلياً ثم تصديرها لأن الدعم للصادرات لا يكون على حساب المنتج الأجنبي ولكن على القيمة المضافة في الصناعة الداخلية، وإعادة النظر بالتعرفة الجمركية بالنسبة للغزل والنسيج المستورد، ومحاربة التهريب لأنه يضر بالصناعة السورية والاقتصاد السوري.

وأكدت الدراسة على قيام اللجنة الاقتصادية بإصدار تعليمات حسم ٢٠٪ من قيمة سعر القطن المعلن عالمياً لدعم الصناعيين والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية ما يؤدي إلى الإقلال من التكاليف وزيادة الإنتاج ويسهم في إيجاد فرص عمل كثيرة، مع العمل على تأهيل شركات الغزل والنسيج لتكون قادرة على المنافسة، وحل التشابكات المالية بين شركات الغزل والنسيج ومؤسسة الأقطان والجهات الأخرى، والعمل على الإسراع في إحداث محلج في مركز الأقطان بالحسكة للاستفادة من حلج كامل إنتاج المحافظة المذكورة لضرورات اقتصادية واجتماعية.

كما اقترحت الدراسة عدداً من الخطوات تخص العمال كتطبيق تعويض طبيعة العمل وفق قانون العاملين الأساسي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، وزيادة النسب المقررة ومنحها للعمال الموسميين بالمحالج أسوة بالعمال المستفيدين من القانون المذكور، وطالبت بتعديل المادة ١٤ من الصك النموذجي للعمال الموسميين والمؤقتين والعرضيين ليتضمن زيادة دورية لكل عامل موسمي أو مؤقت أو عرضي، مع العمل على منح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة الذين عينوا بعد ١٩٨٥، والتأكيد على إعادة تدريب وتأهيل العاملين خاصة الكادر الإداري والفني والتسويقي

يذكر أن الصناعات النسيجية التقليدية شكلت العمود الفقري للصناعة السورية على مدى عقود فهي تسهم بنسبة ٤٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي و٨٪ من مجمل الصادرات، وتشغل ٣٠٪ من القوة العاملة في الصناعة، ووصل عدد منشآت القطاعات الصناعية النسيجية قرابة ٢٤ ألف معمل من جميع الأحجام، إضافة إلى عدد غير معروف من الشركات المصنعة غير المسجلة، وأيضاً ٢٧ شركة نسيج تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، كل منها يخصّص بإنتاج نوع معين، على الرغم من ذلك عانت منشآتنا النسيجية مشاكل جمّة (تخطيطية، فنية، إنتاجية، تسويقية، مالية، الرقابة) فأتت الأزمة الراهنة وعرّت مشاكلها وفاقمتها.

اقتصاديون لـ«الوطن»:

مطلوب ٣٠ بالمئة تعويض عن الودائع بالليرة في المصارف

يجب أن يكون عند توظيف الودائع في مشاريع حقيقية

علي محمود سليمان

رأى الخبير الاقتصادي الدكتور عدنان سليمان أن مسألة تعويض الإيداعات بالليرة السورية الموجودة لدى المصارف جراء انخفاض قيمتها بسبب تغير سعر الصرف، سيرتب على المصارف مبالغ كبيرة جداً، والسؤال هل ستدفعها من حسابها أو سيتم تعويضها لتقوم بدفعها؟

موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحديث عن تعويض الإيداعات كان إيجابياً في وقته ويشجع المودعين على إبقاء مدخراتهم في المصارف، لكن بعد أن تأخر تنفيذ هذا الإجراء ولم يعطَ المواطن تعويضاً على مدخراته التي نقصت قيمتها عن طريق تداول سعر الصرف، فهذا أعطى انطباعاً بإهمال هذه المسألة أثر في قيمة الليرة لدى المودعين، ما يوجب على المصرف المركزي أن يعطي المواطنين تعويضاً نتيجة انخفاض سعر الصرف بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، حيث إن الإيداعات خسرت قرابة ستة أضعاف من قيمتها الحقيقة عند إيداعها.

مضيفاً: إن هذه الإجراء إن قام به المركزي يعتبر كمكافأة للمواطن الذي حافظ على إيداعاته بالليرة السوية كداعم لها، على الرغم من أن حجم التعويض سيكون مبلغاً كبيراً جداً لا يمكن معرفة دقته إلا من المصرف المركزي، ولكن مع ذلك كان يجب أن تتم هذه الخطوة لأنها تعزز ثقة المواطن بسعر صرف الليرة السورية.

وأشار سليمان إلى أن مبلغ التعويض الذي سيدفع للمودع لن يتم سحبه من المصارف، وحسب ما تم تداوله بأن هذه النسبة تضاف إلى المبلغ المودع، ولا يسمح بتحريكها خلال ستة أشهر أو سنة على الأقل، أي إن المسألة رقمية وتحويل حسابات لا أكثر، لافتاً إلى أن هناك حلاً وسطياً بحيث يتم رفع نسبة الفائدة على الإيداع حيث إنها ١٠٪ على الودائع لمدة سنة، فيمكن للمركزي أن يرفعها على الودائع الموجودة منذ بداية الأزمة إلى نسبة ٢٠٪ كحد أدنى كي تعزز الثقة بدلاً من سحب الإيداعات.

من جهة أخرى اعتبر الخبير المصرفي الدكتور دريد درغام أن المنطق يقول إن كل حامل لليرة السورية تأثرت القيمة الشرائية لمدخراته سواء كانت موجودة في المصارف أم في جيبه، ومن ثم فإن التعويض يجب أن يتم عند استغلال هذه الأموال المودعة.

مضيفاً في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الجميع يعلم بأنه ضمن السياسة الحالية لم يتم استغلال جدي أو جيد حتى الآن لهذه الودائع، بل إن معظم المصارف تقول إنها متخمة بالسيولة ولا تجد مكاناً لتوظيفها، ومن ثم الإشكالية هي بفقد الأموال لقيمتها جراء انخفاض قيمتها الشرائية سواء كانت مودعة بالمصارف أو بقيت مع أصحابها، ولذلك فإن الأموال التي تم إيداعها في المصارف تساوي ما يوجد في جيوب الناس ولا تختلف عنها من حيث القيمة فلا فرق بمن وضع أمواله كودائع في المصارف أو أبقاها معه.

مشيراً إلى أن غياب أي مشاريع أو فرصة واضحة المعالم على طريق التوظيف جعل من الودائع مساوية لما في جيوب الناس، وعليه يجب على الجهات المعنية أن تجد فرصاً لتوظيف هذه الأموال، وأن تحاول قدر الإمكان القيام بمشروعات مقنعة للناس لكي يودعوا أموالهم، وتؤكد لهم أن لديها القدرة على حفظ قيمة هذه الودائع، فلا يكفي أن تقدم وديعة بقيمة ٨٪ وفي الحقيقة فإن التضخم يأكلها بنسبة ٣٠٪، ورفع نسبة الفائدة بنسبة ٢٪ لا يفيد بأي شكل، حيث إن التضخم أكبر بكثير.

لجنة الدواجن لـ«الوطن»:

زيادة الإقبال على تربية الفروج مع تحسن الطقس حالياً

الوطن

بيّن رئيس لجنة مربي الدواجن في سورية نزار سعد الدين أن تحسن العوامل الجوية بالنسبة للفروج يلعب دوراً كبيراً في الإنتاج، إذ زاد الإقبال على تربية الفروج حالياً، مشيراً إلى أنه يعمل حالياً نحو ٤٥٪ من المداجن في سورية البالغ عددها نحو ١١٧٠٠ مدجنة.

وفي حديثه لـ«الوطن» عزا المشاكل التي يعانيها مربو الدواجن من الأعلاف إلى ارتفاع أسعار الأعلاف محلياً بشكل عشوائي إضافة للتخبط في أسعار صرف القطع الأجنبي، مبيناً أن مربي الدواجن بات كالمنجم لا يدري بأي سعر يشتري.

ولفت سعد الدين إلى أن ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً في الفترة الحالية فاقم مشكلة الأعلاف أيضاً، مشيراً إلى أن ذلك انعكس على كامل الثروة الحيوانية في سورية..

كما أكد رئيس لجنة مربي الدواجن في سورية أن مربي الفروج البياض اليوم يعاني من خسائر كبيرة بسبب ضعف القوة الشرائية للمواطن وضعف الإنتاج، لافتاً إلى أن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأخير بالسماح بتصدير بيض المائدة يأتي للتخفيف من خسائر المربين ودعمهم لتصريف منتجاتهم، وسيؤدي بحسب قوله إلى استقرار أسعار البيض معتبراً أن أسعاره حالياً دون سعر التكلفة، منوهاً إلى القطع الأجنبي الذي يوفره التصدير إلى خزينة الدولة.

وفيما يتعلق بالخطط المستقبلية لقطاع الدواجن أكد السيد سعد الدين أنه لا يوجد خطط معينة حالياً، وطالب مربي الفروج البياض بتشميل منتجات البيض بدعم الصادرات أسوة بباقي المواد، كما طالب بزيادة المقنن العلفي للمؤسسة العامة للأعلاف.

القلاع: الاقتصاد الإسلامي يسهم في تحصين الأسواق من الاحتكار والتلاعب بالعملات

الوطن

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع: إن الاقتصاد الإسلامي يمكن كمفهوم يمكن أن يسهم في تحصين الأسواق من أية عمليات ممارسات احتكار أو تلاعب بالعملات الوطنية أو متاجرة بقوت الناس.

وأضاف في تصريح للصحفيين خلال توقيع اتفاقية تعاون بين الغرفة ومعهد الشام العالي للعلوم الشرعية واللغة العربية والدراسات البحوث الإسلامية أمس أن مجلس إدارة الغرفة سيضع كل إمكانياته في خدمة المعهد وخدمة الاقتصاد الوطني قائلاً: إن التاجر يتمتع بالتقوى والأمانة والرحمة وهي الكلمات التي تتكون منها كلمة تاجر لافتاً إلى هيكلية الغرفة التي تتمتع بمكتبة كبيرة وغنية في مختلف مناحي الحياة وخاصة التجارية والاقتصادية والمالية والمصرفية يمكن أن ترفد بالعلم الطلاب من مختلف المعاهد والمدارس لربط مخرجات التعليم بالواقع العملي والتطبيقي في الغرفة والإفادة من مؤسساتها وخبراتها وعلاقتها المختلفة مع باقي الجهات العامة والخاصة في الداخل والخارج.

ولفت خلال الاجتماع إلى أن الغرفة تملك أربع كتل عمرانية في منطقة الديماس حيث تدرس إقامة معهد متخصص في الإدارة والمحاسبة وعلوم الصيرفة والمال والتكاليف الصناعية وإدارة المصارف التي يحتاجها سوق العمل المستقبلي.

وأشار مدير معهد الشام العالي للعلوم الشرعية واللغة العربية والدراسات والبحوث الإسلامية حسام الدين فرفور كذلك أن المعهد سوف يتعاون مع غرفة تجارة دمشق ضمن صلاحياته في نشر علوم الاقتصاد الإسلامي في مجال المعاملات التجارية والصيرفة والتأمين لدى الأوساط التجارية والعمل على إنشاء حاضنات أعمال لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة ذات التوجه الإسلامي وإنشاء شبكة تعاون لتقديم استشارات للمشاريع القائمة ودراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشاريع الاستثمارية وإنشاء بنوك معلومات اقتصادية وتجارية وصناعية.

ونصت أبرز بنود الاتفاقية على التعاون في تطوير عمليات التدريب في الأعمال اليدوية والتسويقية والتجارية والمهنية ونشر مفاهيم المعاملات التجارية والاستثمارية والإسلامية وإعداد دراسات اقتصادية قطاعية لإيجاد حلول علمية للمشاكل التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية ونشر بحوث الطلبة في المجال الاقتصادي والقانوني التي تهم قطاع الأعمال في الغرفة.

اللجنة الاقتصادية توافق على السماح لـ«الخاص» باستيراد الفحم الحجري

الوطن

أصدرت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء توصيتها المتضمنة السماح لأصحاب المنشآت الصناعية باستيراد مادة الفحم النفطي أو الفحم الحجري وذلك لاستخدامها ضمن منشآتهم حصراً ووفق الحاجة الفعلية اللازمة لطاقاتها الإنتاجية.

وأوصت اللجنة الاقتصادية في توصيتها التي حصلت «الوطن» على نسخة منها بمنع تداول الكميات المستوردة أو بيعها، على أن يكون استيرادها بموجب إجازة استيراد نظامية، وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع التعليمات والضوابط اللازمة واستصدار القرار اللازم لتنفيذ مضمونه.

وتؤكد معلومات خاصة حصلت عليها «الوطن» من مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية، أن موافقة اللجنة الاقتصادية على مسألة السماح باستيراد الفحم النفطي أو الحجري استندت إلى مقترح تقدمت به الوزارة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ويشير المقترح الذي حصلت «الوطن» على نسخة من الكتاب الرسمي المتضمن له والموجه من «النفط» إلى مجلس الوزراء والذي حمل الرقم /٦/٣٠٧/ س/ أن السماح بالاستيراد يأتي لضرورة تأمين النقص الحاصل في مادة الفحم النفطي أو الفحم الحجري لسد حاجة السوق المحلية منها وخاصة بعد توقف مصفاة حمص عن إنتاج المادة المذكورة منذ بداية العام ٢٠١٣.

وأبدت وزارة النفط في كتابها المذكور أنه لا مانع لديها من السماح للقطاع الخاص باستيراد المادة بعد أن يتم اعتماد تحريك سعر مبيعها ليصبح ٤٥ ألف ليرة سورية للطن الواحد بدلاً من السعر المعمول به حالياً وهو ٨ آلاف ليرة للطن.

وأكدت وزارة النفط والثروة المعدنية في كتابها أن السماح بالاستيراد لابد أن يراعي مجموعة من الضوابط، وهي: استخدام مادة الفحم الحجري أو النفطي ضمن منشآت الشركات الاستثمارية الخاصة وشركات القطاع الخاص ووفق مخصصات تحددها الجهات المعنية بذلك أسوة بطريقة تحديد كمية استهلاك ومخصصات باقي المنشآت.